



تونس في 13 فيفري 2013

بيان

أمام تصاعد وتيرة العنف المادي والمعنوي والتي بلغت ذروتها بعملية اغتيال الشهيد المرحوم شكري بلعيد في 6 فيفري 2013 واستشهاد عون الأمن المرحوم لطفي الزار عند أدائه لوظيفته في حفظ الأمن، تهيب كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بكافة الطلبة استخلاص العبرة من هذه الفاجعة بالعمل على نشر ثقافة نبذ العنف والإقصاء والتحلي بروح المسؤولية والالتزام بالطابع السلمي في التعبير عن المواقف والآراء بعيدا عن التجبيش والتحريض والاستفزاز؛

وانطلاقا من الوحدة الوطنية حول هدف مقاومة العنف بكل أشكاله والتمسك بفضاء جامعي حر وديمقراطي يحكمه القانون، تؤمن كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بأن معالجة ظاهرة العنف تستوجب مقاربة متكاملة ومتعددة الأبعاد (القانوني، السياسي، الاجتماعي، النفسي...) تقوم أساسا على الحوار مع الطلبة لبلوغ "توافق عام" على المفاهيم والأسس التي تحكم المشروع الديمقراطي والسلمي؛

وحرصا من الكلية على ضرورة الدفاع عن حرمة الجامعة وعلى ضرورة التمسك بقيم التسامح في كنف الاحترام المتبادل وعدم الإقصاء، مع المحافظة على حياد الفضاء الجامعي والنأي به عن التجاذبات والصراعات السياسية والعقائدية والمذهبية؛

وسعيا منها إلى إبقاء المؤسسة الجامعية في مأمن من كل ما من شأنه أن يمسّ من القيم الجامعية ومن السلامة الجسدية والمعنوية لمسؤوليها ومدرّسيها وطلبتها وجميع موظفيها وأعوانها؛
تقرر في جلسة عامة استثنائية اتخاذ التدابير التالية :

1. تخصيص حيز زمني من كل درس، خلال بداية من يوم الثلاثاء 12 فيفري 2013 إلى موفى يوم السبت 16 فيفري، بالنسبة لكافة المدرّسين بالكلية، يقع من خلاله التحوار مع الطلبة حول مسألة العنف بمختلف أشكاله وخطورته على الانتقال الديمقراطي واستحقاقات الثورة، كما يقع فيه التأكيد على ضرورة التمسك بقيم الديمقراطية والحوار من ناحية وعلى ضرورة التصدي ومواجهة دعاة العنف بجميع أشكاله بالطرق السلمية وبكل الوسائل المتاحة قانونا عند الاقتضاء.

2. دعوة الطلبة لإبرام ميثاق طلابي ضد العنف

3. دعم تنظيم منتديات نقاش لجمعيات ونوادي الطلبة حول مقاومة ظاهرة العنف.

4. بعث خلية دراسات وبحوث حول ظاهرة العنف والآليات للوقاية منها ومكافحتها.